SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.20 NO. 1 2021
DOI: 10.51984/JOHS.V20I1.1538

جامعة سبها للعلوم الإنسانية مجلة
Sebha University Journal of Human Sciences

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/johs

إشكالية الهجرة غير الشرعية على العلاقات الدولية دراسة في ضوء العلاقات الليبية الإيطالية للحد من إشكالياتها

*سعد الزروق الرشيد و امحمد المبروك دربالة

كلية القانون، جامعة سبها، ليبيا

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة إشكالية الهجرة غير الشرعية على العلاقات الدولية في كونها تمثل هاجساً يُهدد العلاقات الدولية بين الدول التي تمثل مصدراً للمهاجرين، وكذلك الدول التي تستقبلهم، ودول العبور وعليه أردنا مناقشة إشكالية الهجرة غير الشرعية على العلاقات الليبية الإيطالية حيث أكدت الدراسة بأنه كلما زادت وتيرة أعداد المهاجرين غير القانونيين عبر ليبيا تجاه إيطاليا كلما زاد التعاون بين البلدين في إبرام اتفاقيات ثنائية تعزز العلاقة فيما بين الطرفين، وهذا إلى جانب زيادة التواتر فيما بين البلدين، وخلصت الدراسة إلى أن موضوع الهجرة غير الشرعية شكل نقطة تجاذب مستمر بين ليبيا وإيطاليا بسبب تباين الرؤى حول كيفية معالجة هذه الظاهرة المتفاقمة التي بدورها تكون سببا لتوتر العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية بين الدول المصدرة ودول العبور ودول استقبال المهاجرين.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة غير الشرعية
العلاقات
المهاجرين
الاشكاليات

The problem of illegal immigration on international relations is a study in light of Libyan-Italian relations to reduce her problems

*Saad Alzruok Alrashed, Emhmmad Almabrouk Emhmmad Derbalah

Faculty of Law, Sebha University, Libya

ABSTRACT

The study aimed to find out the problem of illegal immigration on international relations in that it represents an obsession threatening international relations between countries that represent a source of immigrants, as well as countries that receive them, and countries of transit and therefore we wanted to discuss the problem of illegal immigration on Libyan-Italian relations. The frequency of the number of illegal immigrants through Libya towards Italy, the more cooperation between the two countries in concluding bilateral agreements strengthens the relationship between the two parties, and this is in addition to the increase in the frequency between the two countries. How to address this worsening phenomenon, which in turn is a cause of tension in political, diplomatic and economic relations between the exporting countries and the transit countries and countries.

Keywords:

Illegal immigration,
Relationships
Immigrants
Problems
Frequency

المقدمة

أصبحت الهجرة غير الشرعية من أكثر المواضيع إثارة للجدل ضمن التحليلات الحديثة للعلاقات الدولية وذلك نظراً لما أفرزته من إذابةٍ للحواجز بين الدول، لذلك مثلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية أحد أكبر الإشكاليات التي تواجهها الدول والمجتمعات في عصرنا الحاضر، حيث تعتبر بصفة عامة ظاهرة من الظواهر القديمة التي اعتادت عليها المجتمعات والدول، إلا أنها لم تتسع من حيث المدى والأساليب إلا في السنوات الأخيرة، وأصبحت جريمة لكونها تثير عدة قضايا وتتسم بالغموض وخارجة عن دائرة القانون، حيث لم تعد تهدد منطقة أو دولة معينة إنما تهدد العالم بأسره، وبالأخص الدول الأفريقية والمغاربية والأوروبية، حيث إن هذه الدول بعضها مُصدّر للمهاجرين غير القانونيين، والبعض مقصد للمهاجرين وطريق عبور لهم كليبيا لتوافر العوامل التي تجعل منها نقطة تجمع وانتقال للمهاجرين إلى أوروبا، فهي تعاني حالة شبه انهيار كامل للدولة ومؤسساتها المدنية والأمنية، فضلا عن أن حدودها البرية الواسعة تساعد على تدفق المهاجرين من دول إفريقية عديدة، ومع تزايد الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا باتجاه أوروبا مرورا بإيطاليا وما جعل لها من أولوية في السياسة الخارجية لهذه الدول، حيث تظهر العلاقة الارتباطية بين الهجرة غير الشرعية بالسياسة الخارجية في إطار العلاقات الدولية لهذه الدول.

*Corresponding author:
E-mail addresses: saa.alrashed@sebhau.edu.ly , (E. A. Derbalah) em.derbalah@sebhau.edu.ly
Article History : Received 12 November 2020 - Received in revised form 05 January 2021 - Accepted 30 June 2021

• **إشكالية الدراسة.**

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تعتبر من بين القضايا التي تشكل قلقا وخطرًا لكثير من الدول وصناع القرار، ولذلك أصبحت تمثل هاجسا يهدد العلاقات الدولية وخاصة العلاقات بين الدول التي المهاجرين غير القانونيين والدول المستقبلة لهم وكذلك بينها وبين دول العبور، ولذلك تترك آثارا واضحة على العلاقات الدولية فيما بين الدول المستقبلة لهم (كإيطاليا) ودول العبور (كليبيا) وذلك نظرا لما يحمله المهاجرون غير الشرعيين من إشكاليات وبالإضافة إلى عدم تفعيل القوانين الليبية الرادعة للمهاجرين على تسللهم ودخولهم إلى ليبيا عبر المنافذ غير القانونية مما زاد من نسبة المهاجرين على الهجرة غير الشرعية إلى إيطاليا عبر ليبيا.

وعليه تتمثل مشكلة الدراسة قيد البحث على الرغم من تعدد الاتفاقيات بين ليبيا وإيطاليا بشأن الهجرة غير الشرعية إلا أن تزايد وتيرة الهجرة عبر ليبيا تجاه الشواطئ الإيطالية بدورها أصبحت عاملًا يوثر سلبا في العلاقات بين الدولتين.

• **فرضية الدراسة.**

الفرض الذي تحاول الدراسة التثبت من صحته: ينطلق من ارتباطية العلاقة بين تزايد الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا اتجاه إيطاليا وتواتر العلاقات بين الطرفين، إذ أنه كلما زادت الهجرة غير الشرعية كلما زاد التواتر بين الطرفين.

ولإثبات صحة هذه الفرضية تطرح هذه الدراسة أسئلة رئيسة مفادها:

- ما هو مفهوم الهجرة غير الشرعية في ظل اختلاف وجهات النطر؟ - لماذا تُمثل ليبيا بلداً مُصدّراً للمهاجرين غير القانونيين؟ - ماهي علاقات التعاون التي اتبعتها كلٌّ من ليبيا وإيطاليا للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟ - ماهي أهم الإشكاليات الناجمة عن الهجرة غير الشرعية على العلاقات الليبية الإيطالية؟

• **أهمية الدراسة.**

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في الأهمية العلمية والعملية، فالأهمية العلمية تتمثل في أن موضوع الهجرة غير الشرعية من المواضيع التي تلقى اهتماما أكاديميا من طرف الدارسين في حقل العلاقات الدولية خاصة وأن هذا الموضوع يتشعب إلى عدة جوانب. أما الأهمية العملية فتتمثل في معرفة كيفية تأثير الهجرة غير الشرعية في العلاقات الليبية الإيطالية في ظل تصاعد الخطاب السياسي والمتشدد المعارض لتواجد المهاجرين.

• **أهداف الدراسة.**

في سياق البرهنة على صحة فرضية الدراسة تسعي الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف - إيجاد مفهوم أكثر وضوحاً للهجرة غير الشرعية في ظل اختلاف وجهات النظر حول مفهوم الهجرة غير الشرعية. - تحديد الأسباب الحقيقية التي جعلت من ليبيا دولة عبور للهجرة غير الشرعية تجاه إيطاليا - توضيح مسار العلاقات الليبية الإيطالية في مجال الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية - توضيح جدالية العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والعلاقات الليبية الإيطالية.

• **منهج الدراسة.**

وللإجابة على إشكالية الدراسة يتم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي، الأول لبيان الظاهرة وتطبيقها كدراسة حالة ليبيا باعتبارها جزءًا من موجات الهجرة الدولية، والثاني لبيان وصف وتحليل ما أمكن من بيانات وبعض الآراء بخصوص مدى ارتباط العلاقة بين الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا بالعلاقات الليبية الإيطالية.

• **الدراسات السابقة.**

توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة غير الشرعية والتي تعد مصدرا للحصول على المعلومات والبيانات المرتبطة بموضوع الدراسة، ونظرا لأهمية الموضوع سوف يقوم الباحثان باستعراض الجهود التي بُذلت من قِبل الباحثين في دراساتهم مبينين أهم ما توصلت إليه من نتائج ومدى الاستفادة منها بالنسبة للدراسة التي يجريها الباحثان.

1 . دراسة (أبوخشيم وآخرون 2014، 25-45) هدفت الدراسة إلى الكشف عن أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت تمثل هاجسا يهدد العلاقات الدولية وخاصة العلاقات بين الدول التي يهاجر منها المهاجرون غير الشرعيين وبين الدول المستقبلة لهم وكذلك بينها وبين دول العبور، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن ضعف الدولة وعدم الاستقرار السياسي وكثرة الصراعات بين الدول شكّل أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما أن هذه الظاهرة غير المشروعة قد تركت آثارا واضحة على العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والديموغرافية في المجتمع الدولي وخلقت أيضا تباينا وتنافرا بينها.

وتكمن الاستفادة من هذه الدراسة في بلورة وتوضيح الأفكار المختلفة حول أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية والآثار الناجمة عنها.

2. دراسة (مختارومفتاح، 2017، 131-142) هدفت الدراسة إلى الكشف عن أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت من إحدى القضايا التي تحظى باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، ويلاحظ تعدّد الدوافع المؤدية إلى هذه الظاهرة، من خلال التباين الكبير بين البلدان المستقبلة للمهاجرين والمصدرة للمهاجرين بالإضافة إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لها انعكاسات على قضايا الأمن والاستقرار خصوصا على دول العبور والمستقبلة للهجرة، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الأسباب الحقيقية لهجرة الشباب تعود إلى تدني المستويات الاقتصادية في بلدانهم الأصلية وعدم الاستقرار، وأيضا من نتائج هذه الدراسة ضرورة تنسيق التعاون بين دول الشمال والجنوب من حيث تبادل المعلومات لتفكيك الشبكات العاملة في الهجرة غير الشرعية عبر الحدود، وتكمن الاستفادة من هذه الدراسة في التعرف على أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية، كما يمكن الاستفادة منها في توضيح الآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية على الدول المصدرة ودول العبور والدول المستقبلة.

3. دراسة (فايزة، 2011، 01-250) لقد هدفت الدراسة إلى توضيح مسألة الهجرة غير الشرعية من حيث إنها تثير عدة قضايا ومواضيع تتعلق بشأن تكيف المهاجرين مع الأوضاع الجديدة والتغير في أسلوب الحياة، وكذلك لكون الهجرة غير الشرعية تعتبر من بين التحديات الأمنية المشتركة في المنطقة المتوسطية، بالإضافة إلى اعتبار هذه القضية من بين أهم القضايا المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية، مما يجعل لهذا الموضوع أولوية في السياسة الخارجية لهذه الدول، كما هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة الارتباطية بين الهجرة غير الشرعية والسياسة الخارجية وذلك في إطار العلاقات الدولية عموما والأورو مغاربية على وجه التحديد، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها، الهجرة غير الشرعية شكلت تحديا وحساسية للسياسات الأوروبية نظرا لكونها قضية سياسية واجتماعية من خلال صعوبة اندماج المهاجرين داخل هذه المجتمعات، وأيضا من نتائج هذه الدراسة أن ما نراه من تزعزع وعدم استقرار في أغلب الدول العربية ودول المغرب العربي خاصةً يجعلنا نتساءل حول التدابير والمشاريع الجديدة التي يمكن أن تطرحها الدول الأوروبية

تحت حجة حماية أمنها واستقرارها ضد ما يمكن أن ينتج من تهديدات وتحديات وخاصة حول الهجرة غير الشرعية.

وتكمن الاستفادة من هذه الدراسة في توضيح التداعيات الأمنية للهجرة غير الشرعية بالنسبة للدول المستقبلة ودول العبور، وكما يمكن الاستفادة منها في توضيح دوافع الهجرة غير الشرعية.

أولا- ماهية الهجرة غير الشرعية.

نطرا لأن موضوع الدراسة يتناول إشكالية الهجرة غير الشرعية على العلاقات الدولية من حيث دول العبور والدول المستقبلة؛ لذا فإننا سوف نعرّفها من منظور فقهي وذلك لاستبيان الاختلافات الفقهية حول المفهوم، وكذا نعرّفها من منظور قانوني للدلالة على تجريم الهجرة غير الشرعية، وكما نُسلّط الضوء في سياق التعريف على المنظور الدولي من حيث وجهة نظر الدولة المهاجر منها والدولة المهاجر إليها.

- **مفهوم الهجرة غير الشرعية.**

تتعدد وتتنوع مفاهيم الهجرة غير الشرعية تبعاً لتداخلها مع مفاهيم أخرى كالهجرة السرية والهجرة غير القانونية والهجرة غير النظامية، وهذا إلي جانب تشابك مظاهرها وتعدد تداعياتها، فمفهوم الهجرة غير الشرعية هو إطار شامل لكل هذه الحالات التي تترتب عنها هذه الظاهرة والتي تعني بوجه عام حركة الأفراد وتنقلاتهم بطريقة سرية بين الدول بالمخالفة للقوانين المنظمة للهجرة.

أ- المفهوم من المنظور الفقهي.

في سياق التعريف بالهجرة غير الشرعية لم يتفق الفقه على تعريف محدّد للهجرة غير الشرعية يحيط بكافة الجوانب المتعلقة بها، حيث نجد فقهاء كل دولة نظروا إلى ذلك التعريف طبقاً لاحتياجاتهم ومصلحتهم الوطنية، وهي كالآتي، الرأي الأول أن الهجرة غير الشرعية هي الدخول والخروج غير القانوني من وإلى إقليم أو دولة من قبل أفراد أو جماعات من غير الأماكن المحددة لذلك دون التقيد بالضوابط والشروط التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد،**(4 لبندة وشهيدة، 2013، 6)** الرأي الثاني أن الهجرة غير الشرعية هي الانتقال من الوطن الأم إلى الوطن المهاجر إليه للإقامة بصفة مستمرة فيه مخالفاً للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقاً لأحكام القانون الدولي والداخلي **(5 خضر، 2003، 32)** الرأي الثالث نادى أصحاب هذا الرأي بأن الهجرة غير المشروعة هي خروج المواطن من إقليم الدولة من غير المنافذ الشرعية المخصصة لذلك أو منفذ شرعي باستخدام وثيقة سفر مزورة.**(6 سلام،6، 2010)**

ب- المفهوم من المنظور القانوني.

وعلى الرغم من عدم اتفاق الفقه حول إيجاد تعريف مُوحّد للهجرة غير الشرعية إلا أنه يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية من الناحية القانونية بأنها اجتياز الحدود دون موافقة سلطات الدولة الأصل وكذا الدول المستقبلة، فالأجنبي لا يملك حق الدخول إلى أي بلد إلا وفقا لقوانين بلده وقوانين البلد المستقبل وذلك بقيامه بجميع الإجراءات القانونية اللازمة للهجرة لتكون عملية انتقاله شرعية، وفي غياب ذلك يصبح انتقاله غير شرعي أياً كانت الرسائل المستعملة في ذلك سواء بتزوير الوثائق أو غيرها ويكون ذلك بعيدا عن المراقبة الأمنية والجمركية.**(7 بركات، 2012، 15-16)**.

ج- المفهوم من المنظور الدولي.

لقد تعددت تعريفات الهجرة غير الشرعية ذات الطابع الدولي فإن مجمل تلك التعريفات تركز على أن الهجرة غير الشرعية ترتبط بالأعمال غير القانونية التي ينتج عنها دخول أشخاص لحدود دولة بدون صفة شرعية، وبناءً عليه نستعرض البعض من تلك التعريفات.

تعريف المكتب الدولي للعمل BIT للهجرة السرية أو غير الشرعية هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقية الدولية والقوانين الوطنية ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير القانونيين:

أ. الأشخاص الذين يعبرون الحدود خلسة عن الرقابة المفروضة.

ب. الأشخاص الذين يدخلون الإقليم بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يمددون إقامتهم عن المدة المحددة. **(Conférence internationale du BIT8، 11-2004-12)**

أما المفوضية الدولية لشؤون الهجرة، فنجد تعريفها غير بعيد عن التعريف الذي قدمه المكتب الدولي للعمل BIT للهجرة السرية أو غير الشرعية فالمفوضية تعّرفها بأنها الدخول أو اجتياز بلد دون موافقه سلطات ذلك البلد، وبدون أن تتوفر في الشخص العابر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود لعدم حيازته على الوثائق اللازمة للسفر أو الاعتماد على تزويرها واستخدام المنافذ غير الشرعية للمرور بغية التهرب من الرقابة الجمركية أو الأمنية سواء كان ذلك برا أو بحرا أو جوا. **(9 صورية، 2014، 18)**

أما الأمم المتحدة فتعرّفها، بأنها دخول غير مُقنّن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو البحر أو الجو، ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة.

أما المفوضية الأوروبية فتعرّف الهجرة غير الشرعية بأنها: كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة أو من خلال الدخول إلى منطقة الفضاء الأوروبي (الاتحاد الأوربي) بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على تأشيرة ومن ثم البقاء بعد انقضاء المدة المحددة، أو تغيّر غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات. **(10 عبدالني، 2008، 119)**

د- المفهوم من منظور الدولة المهاجر منها والدولة المهاجر إليها.

عرّفت هذه الدول الهجرة غير الشرعية من جانبين، الأولى يتمثل في وجهة نظر الدولة المهاجَر مِنها، حيث تُعرّف الهجرة غير الشرعية بأنها خروج الأشخاص من إقليم دولة ما بطريقة غير مشروعة من المنافذ المحدّدة للخروج باستعمال طرق غير مشروعة، أما الجانب الثاني والذي يتمثل في وجهة نظر الدولة المهاجر إليها حيث تعتبر الهجرة غير الشرعية متى وصل الأفراد إلى حدود إقليمها بأي طريق مشروع أو غير مشروع ومهما كان غرضهم طالما كان هذا الأمر بغير موافقة من تلك الدولة **(11 مشري، 2019، 100)** .

وفي هذا الشأن يعرف المشرع الليبي الهجرة غير الشرعية: بأنها كل من دخل أراضي الدولة الليبية أو أقام بها دون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى. **(12 م1 ق الهجرة ، 2010)**.

يمكن الملاحظة من خلال هذه التعريفات أن الصفة الأساسية التي يتميز بها المهاجر السري هي مخالفة للقانون إما أثناء دخوله أو إقامته أو بسبب النشاط الذي يمارسه وهذا ما جعل العديد من الدول تفكر في تجريم فعل الهجرة السرية.

ومن خلال استعراض التعريفات السابقة يبدو أن موضوع ظاهرة الهجرة غير الشرعية محاطٌ بالكثير من العقبات، حيث لايزال تعريف الظاهرة محل الكثير من الخلاف، وعليه نعرّف الهجرة غير الشرعية من وجهة نظرنا بأنها تمثل حالة

الانتقال من دولة إلى أخرى تسللا دون إذن بالدخول أو الخروج أو تصريح بالإقامة أو المرور من قبل السلطات المعنية بتنظيم الهجرة بتلك الدولة ودون التقيّد بالضوابط الشرعية التي تفرضها كل دولة.

ثانيا: أسباب اختيار المهاجرين غير القانونيين ليبيا كدولة عبور.

تناولت دراسات عديدة أسباب الهجرة وحددت أربعة أسباب تحفّز للهجرة وتؤثر في تياراتها وهي أسباب مرتبطة بالمنطقة الأصلية للمهاجرين وأسباب مرتبطة بمنطقة استقبال المهاجرين، إلا أن هذه الدراسة سنتناول الأسباب ذات العلاقة بدولة العبور(ليبيا). **(13 العربي، 2014، 26)**

أ-علاقة ليبيا بالهجرة غير الشرعية.

لليبيا تاريخ طويل في تعاملها مع الهجرات المتوجهة إليها من مناطق أخرى من القارة الإفريقية، وتشمل فئات الأشخاص الذين يدخلون الأراضي الليبية كلاً من المهاجرين النظاميين الذين يقصدون ليبيا طلباً للعمل في قطاعات مختلفة، والمهاجرين بغير العمل ومحاولين في بعض الأحيان الوصول إلى القارة الأوروبية، واللاجئين الفارين من النزاعات والاضطهاد في بلدانهم. ويُذكر بأن الغالبية العظمى ممن يسعون إلى مغادرة ليبيا قاصدين أوروبا بالقوارب ليسوا من الليبيين، ولكنهم قادمون من دول مثل إريتريا، وإثيوبيا، والصومال، والسودان ومن العراق وفلسطين، ولقد استوعبت ليبيا في الماضي هذا النوع من موجات الهجرة إليها.**(14 منظمة العفو الدولية، 2012)**

لذلك فإن العلاقة بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية وليبيا ليست جديدة فقد كانت قبل ثورة فبراير 2011 وجهة للعمالة القادمة من دول أفريقية وتعود أولى تدفقات العمالة إلى سبعينيات القرن الماضي، نتيجة التطور السريع الذي شهدته هذه البلاد التي تملك ثروات نفطية كبيرة وكانت حاجة الدولة ملحة إلى العمالة الأجنبية، **(15 حسين، 2018، 4)** وبحكم الموقع الجغرافي تحولت ليبيا إلى المعبر الرئيسي للمهاجرين الأفارقة من بلدان الساحل والصحراء نحو سواحل أوروبا، ولقد تزايدت بشكل واضح أعداد المهاجرين غير النظامين عن طريق ليبيا والذين وصلوا إلى جنوب إيطاليا وبالتحديد جزيرة لامبدوزا وهي الجزيرة الأقرب إلى سواحل ليبيا، بعد أن شجع نظام القذافي السابق العمال الأفارقة على الهجرة إلى ليبيا التي كانت ثرواتها تغريهم بمستوى عيش أفضل، واستدرج نداء القذافي آنذاك موجات كثيفة من المهاجرين من أفريقيا فاختار بعضهم الإقامة والعمل في ليبيا فيما جنح قسم آخر إلى الهجرة نحو سواحل إيطاليا وجزرها، مما جعل وزير الداخلية الإيطالي في عام 2004 يقول إن ما بين 1.5 مليون و2 مليون مهاجر يوجدون في ليبيا بانتظار عبور المتوسط إلى السواحل الإيطالية؛ لذا من المهم أن نعرف اليوم هل مازالت ليبيا مقصداً يهاجر إليه الأفارقة بحثا عن فرص عمل، أم أنها مجرد محطة عبور، **(16حشانة،2016، 9-11)** وفي السياق ذاته استضافت ليبيا على أراضيها (أي قبل عامين من الإطاحة بنظام معمر القذافي) نحو 2.5 مليون مهاجر معظمهم من أفريقيا وآسيا وبالتحديد بنغلاديش والفلبين **(17 mattis ، 2015، 2)**.

وخلال الفترة 2001 - 2012 وصل إلى جزيرة لامبدوزا نحو 190405 مهاجراً، منهم 60% قادمون من السواحل الليبية، ولعلّ التحول الأساسي بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا أسهم في وضع ليبيا من جديد على خارطة الهجرة غير القانونية حيث تدهور البيئة الأمنية بداية من الصراع عام 2011 الذي أعقبه المزيد من انزلاق البلاد نحو الفوضى عام 2014 مما أسهم في تزايد أعداد المهاجرين الذين تم تهريبهم أو الاتجار بهم عبر ليبيا إلى أوروبا **(18 حسين، 2018، 5)**.

الشكل رقم (1) يوضح حجم وتطور الهجرة غير القانونية بين ليبيا و ايطاليا

السنة	اعداد المهاجرين غير القانونين الدين وصلوا ايطاليا
2009	9573
2010	4406
2011	62692
2012	13267
2013	42925
2014	170100
2015	153842
2016	181436
2017	119310
2018	23210
2019	15065
2020	13358 خلال الاشهر الخمسة الاخيرة 2020

يتبين من خلال الجدول السابق مدى حجم وتطور نسبة المهاجرين غير القانونين الدين وصلوا إلى إيطاليا من ليبيا كدولة، ولعل التزايد في نسبة أعداد المهاجرين غير القانونيين يرجع إلى العوامل التي كانت تساعدهم في الانطلاق من ليبيا.

وللاستدلال على تزايد نسبة المهاجرين عبر ليبيا أجرت المنظمة الدولية للهجرة بين 12 يوليو و 15 ديسمبر2016 ، 489 تقييما لخط الأساس الخاص برصد تدفق الهجرة في 13 نقطة رصد تدفق وسجلت 11250 مهاجرًا عبروا من نقاط تواجد المهاجرين غير القانونيين

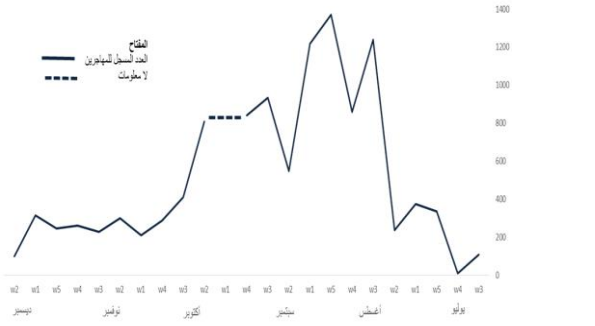

الشكل رقم(2) يوضح عدد المهاجرين لسنة2016

المصدر المنظمة الدولية للهجرة م- ليبيا – مصفوفة تتبع النزوح ليبيا - iomtripoli@iom.int

ب- أهم أسباب الإقبال على الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا.

يمكن إجمال أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا نحو أوروبا.

1- الموقع الاستراتيجي لليبيا وقربها من الشواطئ الأوروبية حيث إنها تعتبر حلقة وصل بين عدد من الدول الإفريقية جنوبا وبين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط شمالًا. **(19Mustafa 2013، 96)**.

2- االستغلال عدم قدرة السلطات الليبية السيطرة على حدودها الشاسعة حيث معظم المنافذ برية تعتمد على أساليب بدائية مما يسهل عملية دخول المهاجرين عبر الصحراء الأراضي الليبية بعيدا عن تلك المنافذ.

3- هشاشة مؤسسات الدولة وانحسار دورها في التعاطي بجدية مع ملف الهجرة غير الشرعية، ويتمثل ذلك في عدم تفعيل القوانين الليبية الرادعة للمهاجرين على تسلّلهم ودخولهم إلى ليبيا عبر المنافذ غير

القانونية، زاد ذلك من نسبة المقبلين على الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر ليبيا.

4- عدم فعالية سياسات إدارة الحدود المعتمدة بين الدول الأفريقية وليبيا حيث تسمح بنشاط مهربي البشر أي بمعنى غياب تنسيق وتعاون أمنيّين بين ليبيا ودول الجوار في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية إضافة إلى عدم قدرة السلطات الليبية على ضبط الحدود الجنوبية وصعوبة الرقابة على الحدود التي يمتد أغلبها على الصحراء بطول 4400 كيلومتر مع ست دول تشاد والنيجر والسودان ومصر والجزائر وتونس.

5- قوة شبكات التهريب والاتجار بالبشر حيث نشطت هذه الشبكات في البلاد نتيجة الفوضى وغياب فعالية مؤسسات الدولة مما أدى إلى سيطرة تلك العصابات الإجرامية على نقل المهاجرين عبر البلاد لقاء الأموال.

6- إن ما يدفع للهجرة حقا هو ذلك التفاوت في مستوى العيش بين مجتمعات المصدر ومجتمعات دول العبور.

ثالثا: مسار العلاقات الليبية الإيطالية للحد من الهجرة غير الشرعية.

كانت العلاقات الإيطالية الليبية بعد سقوط نظام القذافي محل نقاش بين المسؤولين الإيطاليين وشركائهم الليبيين حول إمكانية الحفاظ عليها والدفع بها إلى آفاق أوسع، فإيطاليا حريصة على استمرار روابطها مع ليبيا بعد ثورة 2011 وفي هذا الشأن عقدت إيطاليا العديد من الاتفاقيات مع الحكومات المتعاقبة لليبيا وذلك لضمان إدارة عملية الهجرة غير الشرعية **(20 الشيخ، 2011، 131)**.

أ- اتفاقيات ضبط الهجرة غير الشرعية المبرمة بين إيطاليا وليبيا.

إن العلاقات الليبية الإيطالية في مجال الحد من الهجرة غير الشرعية ليست بجديدة، فروما كانت على علاقة وثيقة بنظام القذافي ووقعت في فترة حكمه العديد من الاتفاقيات بشأن الحد من الهجرة غير الشرعية، منها معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون 2008 والتي بمقتضاها يؤكد الطرفان على التعاون بينهما في مجال الهجرة غير الشرعية طبقا لما نصت عليه الاتفاقية الموقعة في روما عام 2000 وبروتوكولات التعاون الموقعة في طرابلس عام2007 **(21 زيتوني، 2017، 5)** غير أن العمل بتلك الاتفاقيات المبرمة بين إيطاليا وليبيا في عهد حكم القذافي عُلّق العمل بها فعليا خلال الأشهر الأولى من اندلاع ثورة 17 فبراير، حيث أعلنت إيطاليا بأنها في حلٍ من تلك المعاهدة وأن النظام الليبي لم يعد صديقها، غير أن ذلك لا يعفيها أبداً من التزام وقعت عليه حكومتان سواء تبدلت في روما أو طرابلس أو بأي مكان في العالم**(22 م2، ق2009)**.

وعلى الرغم من ذلك سرعان ما ارتبطت إيطاليا بعلاقات مع الحكومات المتعاقبة بعد 17 فبراير في ذات الخصوص، وذلك للحفاظ على مصالحها مع ليبيا وخصوصاً مع وجود أطراف أخرى على خط الأزمة وخط المصلحة وهم أقوى من إيطاليا سياسيا واقتصاديا، لأن إيطاليا تريد أن تبقى الفاعل الرئيس في المعادلة نظرا لتاريخيّة العلاقة مع ليبيا، وهي تعي تماما أن أي دور تتخلى عنه ستجد من يلعبه، خاصة الجارة فرنسا؛ ولهذا كانت الهواجس والمخاوف الإيطالية كبيرة على مصالحها في ليبيا**(23 زيتوني، 2017، 5)** هذا إلى جانب تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية المتجهة من القارة الإفريقية عن طريق ليبيا، لهذا عقدت إيطاليا مع الحكومات المتعاقبة في ليبيا عددا من الاتفاقيات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية حيث تندرج تلك الاتفاقيات في مسار تعاوني يعزّز العلاقات بين البلدين، فمن بين أهم تلك الاتفاقيات والنصوص المبرمة بين ليبيا وإيطاليا، اتفاق المجلس الوطني الانتقالي الليبي والحكومة الإيطالية في 2011 ولقد جاء هذا الاتفاق بعد الإطاحة بنظام القذافي لتؤكد إيطاليا مدى العلاقة مع ليبيا بخصوص الهجرة غير الشرعية، وبموجب هذا الاتفاق أكد الطرفان على التزامهما بالتعاون في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية، بما في ذلك إعادة المهاجرين إلى أوطانهم إذا كانوا متواجدين بطريقة غير نظامية، فمن خلال هذا الاتفاق يضمن الجانبان الالتزام "بتقاسم إدارة ظاهرة الهجرة غير النظامية، **(24 الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 20017)** وأيضا في ذات الشأن وقعت إيطاليا مذكرة تفاهم مع الحكومة الانتقالية آنذاك 2012، بهدف كبح جماح تدفق المهاجرين، حيث تبادل الطرفان وجهات النظر حول مشكلة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر التي تؤرق الجانبين والتأكيد على المضي قدماً في تعزيز وترسيخ التعاون الثنائي في هذا المجال لغرض تقديم مشروع مذكرة تفاهم بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر ومكافحة تهريب الوقود لتعزيز التعاون المشترك بين البلدين في هذه المجالات، وعلى إثر ذلك أعلنت الحكومة آنذاك بأن جنوب ليبيا منطقة عسكرية وتعهّدت بإغلاق الحدود الجنوبية حيث نظر إليها الإيطاليون كخطوة في الاتجاه الصحيح لكبح الهجرة غير القانونية، **(Mustafa25 2013، 105)** وتكرّرت اللقاءات بين المسؤولين الليبيين والإيطاليين والتي بموجبها اجتمع وزير الخارجية الإيطالية 2016 مع ليبيا بخصوص تجديد اتفاق يرجع إلى عام 2008 تعهّدت بمقتضاه إيطاليا باستثمارات بمليارات الدولارات، في مقابل عقود للطاقة والسيطرة على الهجرة غير المشروعة من شمال أفريقيا، حيث تم تجديد الاتفاق الذي يرجع إلى عام 2008 بإعلان الحكومة الإيطالية عن إبرام اتفاقية مع ليبيا، وبموجب التفاهمات بين البلدين للحد من عمليات الهجرة غير الشرعية، تم الإعلان في 2016 عن تشكيل غرفة إيطالية ليبية لمراقبة الشواطئ والحدود الليبية وقد طالبت بذلك إيطاليا لإيجاد غطاء لتواجدها في المياه الليبية لاسيما أنها من الدول الفاعلة في عملية صوفيا البحرية التي تعمل من أجل مراقبة الشواطئ الليبية للحد من الهجرة غير الشرعية.

وعلاوة على ذلك وقع رئيس حكومة الوفاق مع رئيس الوزراء الإيطالي عام 2017 معاهدة لدعم مراقبة الهجرة غير النظامية عبر ليبيا، ومكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم، والسيطرة على الحدود الجنوبية، تعتبر تفعيلاً لاتفاقيات سابقة هي "معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون" الموقعة في بنغازي 2008، و"إعلان طرابلس" الموقع في 2012 لكن الجديد هو قيام البحرية الإيطالية بتدريب القوات العسكرية التابعة لحكومة الوفاق الوطني والتنسيق والتعاون في مجال ضبط حركة المهاجرين، ولقد اتفق الطرفان على استكمال بناء نظام الحدود البرية لليبيا وفقا للمادة 19 من معاهدة الصداقة على أن يتم تطوير مراكز استقبال المهاجرين والالتزام بالقواعد ذات الصلة التي توفر التمويل المتاح من التمويل الإيطالي والاتحاد الأوروبي، كما شدد الطرفان (الليبي والإيطالي) على احترام «مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية في ليبيا، وكذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية»، منوهين إلى نيتهما على تنفيذ الاتفاقات الموقعة بين الطرفين في هذا الشأن، بما في ذلك معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون الموقعة في بنغازي يوم 2008/08/30، وخاصة المادة 19 منها**(26 زائري، 2017)**، وعلى الرغم من توقيع الاتفاقية المشار إليها فإنها شهدت كثيرا من السجالات وموجة من الرفض وصلت إلى حد

استصدار أمر قضائي بوقف تنفيذها وفق الحكم الصادر من دائرة القضاء الإداري بمحكمة الاستئناف بطرابلس في 2017/03/22، ولقد استند ذلك الرفض على أن هذه الاتفاقية بنيت على معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون الموقعة بين البلدين في العام 2008 وبشأن هذه الاتفاقية أعلنت إيطاليا عقب اشتعال الأوضاع في ليبيا 2011 بأنها في حل من تلك المعاهدة وأن النظام الليبي لم يعد صديقه **(27 لامين، 2018)**.

وفي 2017 اجتمع كلّ من وزير الداخلية الإيطالي ووكيل وزارة الداخلية بحكومة الوفاق ورئيس وأعضاء اللجنة الليبية الإيطالية المشتركة لمكافحة الهجرة غير الشرعية والتهريب، وتطرق الاجتماع إلى الاحتياجات التي تساعد إدارة أمن السواحل الليبية في تنفيذ المهمات الموكلة إليها في مكافحة الهجرة غير الشرعية، كما تم التأكيد في الاجتماع على وضع آليات ترحيل المهاجرين غير القانونيين بالتنسيق مع سفارات بلدانهم ومعاملتهم وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان.**(28 حسين، 2018، 7)**.

ب- الإشكاليات الناجمة عن الهجرة غير الشرعية على العلاقات الليبية الإيطالية.

إن المتتبع لتاريخ العلاقات الدولية بين ليبيا وإيطاليا بشأن الهجرة غير الشرعية يمكنه ملاحظة مدى تعقّد وتداخل هذه العلاقة، ففي السابق استغل القذافي الهجرة غير الشرعية كورقة ضغط على بعض الدول الأوروبية، حيث تعتبر إيطاليا من أكثر الدول الأوروبية تأثراً بالأزمة الليبية على صعيد الهجرة غير الشرعية؛ خاصة وأن الهجرة لم تتوقف مع نهاية الثورة، بل إن الأوضاع الأمنية المتردية كانت وراء تواصلها بإيقاع أسرع، وقد بلغ عدد الذين وصلوا إلى السواحل الإيطالية انطلاقا من ليبيا سنة 2012 نحو20 ألفا، فيما تضاعف الرقم أكثر من ثلاث مرات خلال سنة واحدة، حيث وصل سنة 2013 إلى 70 ألفا، وفي 2014 تجاوز عدد المهاجرين الذين عبروا المتوسط 207 ألف بحسب أرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وفي ظل التزايد لعدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من ليبيا تجاه الشواطئ الإيطالية أصبحت إيطاليا في وضع صعب مع ليبيا بخصوص تدفق أعداد المهاجرين، حيث شكّل موضوع الهجرة غير الشرعية نقطة تجاذب مستمر بين ليبيا وإيطاليا، وعقدت اتفاقيات وتفاهمات بين الطرفين، لكن الخلافات ظلت مستمرة بسبب تباين الرؤى حول كيفية معالجة هذه الظاهرة المتفاقمة والتي باتت مبعث قلق بالنسبة لإيطاليا حيث اشتد التوتر في التصريحات بين مسؤولي ليبيا وإيطاليا حول مسألة الهجرة غير الشرعية، الإيطاليون قرروا إرسال سفن مراقبة إلى المياه الليبية وبعضها مقرر له التمركز في ميناء طرابلس لمنع أي تحرك بحري باتجاه إيطاليا وذلك في إطار تفعيل اتفاق ليبي إيطالي موقّع في عام 2008، وقالت إيطاليا إن من حق الليبيين على الإيطاليين دعم القوات البحرية وحرس السواحل الليبية فنياً ولوجستياً، وعلى إثر ذلك فهم كثيرون أن السبب هو الهجرة غير الشرعية، لكن آخرين فهموا من الرسالة استعادةً لمنطق الاستعمار، لهذا اعتبرت وزارة الخارجية بالحكومة الليبية المؤقتة أن دخول القطع البحرية العسكرية الإيطالية للمياه الإقليمية الليبية يشكل استفزازا لمشاعر الليبيين الذين لازالت ذاكرتهم تحتفظ بما تعرض له آباؤهم وأجدادهم من ويلات خلال حقبة احتلال إيطاليا الفاشية لليبيا، وفي هذا الشأن أصدر المشير خليفة حفتر، تعليمات إلى القوات الجوية والبحرية بالتصدي لأي سفينة غير تجارية تدخل المياه الليبية لما في ذلك من استهداف لسيادة الدولة وتعدٍ صريح على مجالها الجغرافي، هذه الردود طرحت من جديد النفوذ الإيطالي الساعي إلى السيطرة على ليبيا ونيل النصيب الأكبر من الاتفاقات التجارية مما وتر الأجواء بين الإيطاليين والحكومة الليبية المؤقتة.

ومما لاشك فيه أن إيطاليا تسعى إلى عدم التوتر في علاقاتها مع ليبيا بشأن الهجرة غير الشرعية، ولعلّ ذلك يرجع إلى الحفاظ على مصالحها النفطية أولاً وعدم تهميش دورها في العملية السياسية في ليبيا، وضمان إدارة عملية مكافحة الهجرة غير الشرعية، **(29 الشيخ، 2016)** لذلك يرجع الاهتمام الإيطالي بليبيا إلى عدة اعتبارات منها الاعتبارات الاقتصادية والأمنية وللاستدلال على أهمية هذه العلاقات كانت هناك أكثر من 100 شركة إيطالية حافظت على تواجدها الثابت وعملها على الأراضي الليبية وكذلك في قطاع النفط **(30 ساحلي، 2019، 40)** حيث كانت إيطاليا تستورد 80 % من احتياجاتها من الطاقة، ويذهب 32 % من إنتاج النفط الليبي إلى إيطاليا ليمثل 25 % من وارداتها كما تستورد إيطاليا نحو 12% من احتياجاتها من الغاز الليبي أيضاً، وتتنوع شبكة المصالح التجارية بدءاً من قطاعات البنوك علاوة على ذلك كانت ليبيا خامس أكبر مورد في العالم لإيطاليا في حين كانت إيطاليا الأولى بين المصدّرين اتجاه البلد الإفريقي؛ ولذلك وضعت إيطاليا مصالحها في سلة واحدة في طرابلس من خلال التزامها العلني المباشر بدعم المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني وذلك حرصا منها على الحفاظ على البترول والغاز ورغبة في تحقيق المزيد من السيطرة والتحكم فيما يتعلق بإدارة تدفقات الهجرة غير المشروعة عبر البحر المتوسط إلى السواحل الإيطالية تحديدا والأوروبية بوجه عام، **(31 الشيخ 2011، 126)** وهذا إلى جانب الاعتبارات الأمنية المتمثلة في التهديدات النابعة من ليبيا إزاء إيطاليا من حيث الهجرة غير الشرعية إلى جانب تنظيم الدولة (داعش) الذي يمثل تهديدا مباشرا على الأمن القومي الإيطالي وعلى أوروبا برمتها.**(32 ساحلي 2019، 40)**.

الخاتمة

إن الهجرة غير الشرعية صارت اليوم من أكثر القضايا المطروحة على الساحة الإيطالية الليبية، كما أنها تعد السؤال الأكثر إرباكاً للحسابات السياسية في الدولتين، فما من لقاء حكومي أو غير حكومي بين الضفتين إلا وتُلقي الهجرة بظلالها عليه، وفي ذلك مؤشر مباشر على حساسية الموضوع وقوته الرمزية والمادية في صياغة السياسات المستقبلية وبناء العلاقات الثنائية، ففي الوقت الذي تم فيه إبرام العديد من الاتفاقيات بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية فيما بين ليبيا وإيطاليا، إلا ان كل تلك الاتفاقيات لم تحد منها، حيث نجد نسبة أعداد المهاجرين عبر ليبيا باتجاه إيطاليا وانطلاقا منها إلى أوروبا في تزايد ملحوظ، ولعل ذلك يرجع إلى العديد من الأسباب منها عدم فعالية القوانين في ليبيا بشان ضبط الهجرة غير الشرعية منها إلى إيطاليا، وإلى جانب ذلك عدم التزام إيطاليا بالعديد من الاتفاقيات بشان تقديم الدعم الفني واللوجستي والمالي، وعليه تبيّن عدم مساعدة ليبيا بشان الهجرة غير الشرعية، ويترتب عليه عجز ليبيا في ضبط الأزمة التي تكون سببا في توتر العلاقات بين ليبيا وإيطاليا، ولعل ذلك يتضح في العديد من التصريحات الحكومية الإيطالية تجاه ليبيا بشأن الهجرة غير الشرعية.

نستخلص مما تقدم مجموعة من الاستنتاجات

1- على الرغم من عدم الاتفاق حول إيجاد تعريف موحّد للهجرة غير الشرعية، فإن كل التعريفات تتفق على تجريم الهجرة غير الشرعية وتعدها انتهاكاً لسيادة

الدول دخولا أو خروجا بدون موافقة السلطات.

2- تعد ليبيا وإيطاليا من أبرز الدول التي تعاني من إشكالية الهجرة غير الشرعية، فقد وقّعتا العديد من الاتفاقيات الثنائية بشأن التعاون للحد من هذه الإشكالية، إلا إن انقسام ليبيا إلى حكومتين وبرلمانين يتنازعان الشرعية في ليبيا حدّ كثيراً من نجاح أي تنسيق وتفاهم مع الجانب الإيطالي.

3- كلما زادت وتيرة أعداد المهاجرين غير الشرعيين عبر ليبيا تجاه إيطاليا كلّما زاد التعاون بين البلدين في إبرام اتفاقيات ثنائية تعزّز العلاقة بين الطرفين، هذا إلى جانب زيادة التوتر بين البلدين، حيث شكّل موضوع الهجرة غير الشرعية نقطة تجاذب مستمر بين ليبيا وإيطاليا، وعقدت اتفاقيات وتفاهمات بين الطرفين لكن الخلافات ظلّت مستمرة بسبب تباين الرؤى حول كيفية معالجة هذه الظاهرة المتفاقمة.

4- إن محاولة النظر للموضوع من زاوية رغبات ومصالح إيطاليا لن يكون جزءًا من الحل بقدر ما سيكون جزءًا من المشكلة، حيث تسعى إيطاليا من خلال حل إشكالية الهجرة إلى تعزيز مكانتها في ليبيا.

5 - قدّمت أوروبا وإيطاليا خاصة وعودًا بتقديم الدعم الفني واللوجيستي والمالي أيضًا، لكن كل هذه الوعود تبخّرت، وتبيّن عدم مساعدة ليبيا في هذه الأزمة التي باتت تؤثر على الليبيين من الناحية الصحية والاجتماعية بل حتى الأمنية نظرًا لسوابق إجرامية يحملها المهاجرون.

6- إن الهجرة غير الشرعية لن تنتهي بالحلول المؤقتة والمتمثلة في تعزيز دوريات الحدود وتشديد الرقابة على المهاجرين، بل يمكن الحد منها في معالجة جذور وأسباب هذه الظاهرة.

الهوامش[33]

---

[1] - دراسة ابوخشيم ،مصباح عياد واخرون، **أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى اوروبا** (ماليزيا) ، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والانسانية المتقدمة، المجلد 4، العدد 7، يوليو2014.

[2]- دراسة مختار، عزالدين وعلى مفتاح، **و اقع الهجرة غير الشرعية**، جامعة المرقب، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد (6) العدد (1) 2017.

[3] - دراسة فايزة، ختو ، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2011.

[4]- ليندة بوعافية وشهيدة، برباش، **الهجرة غير الشرعية ومكافحتها**، الجزائر: جامعة بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013، ص 6.

[5] - خضر، طارق، قرارات **الابعاد للأجانب والرقابة عليها**، القاهرة، مجلة مركز بحوث الشرطة، 2003، ص 32.

[6] - سلام، احمد رشاد، **المخاضر الظاهرة على الامن الوطني للهجرة غير المشروعة**، ورقة مقدمة بندوة الهجرة غير الشرعية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2010، ص 6.

[7]- بركان، فايزة، **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية**، الجزائر، جامعة الحاج لخضر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص 15-16.

[8] Conférence internationale du BIT, 92eme session, rapport nº 6, Genève, (2004). pp 11 - 21.

[9] - صورية، عباسة دربال، **الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي في الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، (تحرير) محمد غربي واخرون، بيروت، الروافد الثقافية- ناشرون 2014، ص18.

[10] - النور، ناجي عبد، **الابعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**، مقال منشور في مداخلات الملتقى الدولي الجزائر والامن في المتوسط واقع وافاق، يومي 29 - 30ابريل2008، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسنطينة ص119.

[11] مشري، عبد الحليم بن، **ماهية الهجرة غير الشرعية**، مجلة المفكر، العدد السابع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2019، ص 100.

[12] المادة رقم 1 من قانون رقم 19، 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية https://security-legislation.ly/ar/node/32174

[13] العربي، رزق، **ظاهرة الهجرة غير الشرعية انعكاساتها وأليات المواجهة في الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، (تحرير) محمد غربي واخرون، بيروت، الروافد الثقافية- ناشرون 2014، ص26.

[14] منظمة العفو الدولية، نداء استغاثة موجة إلى اوروبا، حقوق الانسان ومكافحة الهجرة، 2012 رقم الوثيقة EUR 01/013/2012 Arabic

[15] حسين، أحمد قاسم، **ليبيا ومعضلة الهجرة غير القانونية**، قطر، المركز العربي للأبحاث والسياسات، 2018، ص 4.

[16] خشانة، رشيد، **ملامح الهجرة غير النظامية في ليبيا بعد 17 فبراير 2011**، مجلة شؤون ليبية، العدد الأول، 2016، ص9-11.

[17] Mattia Toaldo. Migrations through and from Libya: a 2015 Mediterranean challenge. Rome: Instituto Affari Internazionali. p 2.

[18] حسين، أحمد قاسم، **ليبيا ومعضلة الهجرة غير القانونية**، مرجع سابق، ص5.

[19] Mustafa O. Attir Illegal Migration as a Major Threat to Libya's Security, 2013 p96 https://www.um.edu.mt/__data/assets/pdf_file/0020/232337/Chapter_8.pdf

[20] للمزيد انظر الشيخ، محمد عبدالحفيظ، **افاق العلاقات الايطالية الليبية في ضوء تداعيات التغيير الثوري عام 2011**، المانيا، المركز الديمقراطي العربي، 2018. ص 131.

[21] زيتوني ،شريف، **الدور الإيطالي في ليبيا: عين على الهجرة وأخرى على الثروة**، بوابة افريقيا الإخبارية 2017 https://www.afrigatenews.net/a/140830

[22]انظر القانون رقم (2) لسنة 2009 بشأن التصديق على **معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون** بين ليبيا والجمهورية الإيطالية متاح عبر الرابط التالي https://security-legislation.ly/ar/node/33945/compare

[23] زيتون، شريف، **الدور الإيطالي في ليبيا: عين على الهجرة وأخرى على الثروة**، مرجع سابق.

[24] مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، **الهجرة غير النظامية محطات ليبية أوروبية**، 2017، http://rawabetcenter.com/archives/56325

10- ساحلي، مبروك، تحديات بناء الدولة في دول الربع العربي دراسة حالة ليبيا، مجلة دراسات الشرق اوسطية، العدد 86، 2019

11- -سلام، احمد رشاد، المخاضر الظاهرة على الامن الوطني للهجرة غير المشروعة، ورقة مقدمة بندوة الهجرة غير الشرعية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،

12- النور، ناجي عبد، الابعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، مقال منشور في مداخلات الملتقى الدولي الجزائر والامن في المتوسط واقع وافاق، يومي 29 -30 ابريل2008، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسنطينة

• **الرسالة الجامعية**

13- دراسة فايزة، ختو ، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2011

14- بركان، فايزة، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، الجزائر، جامعة الحاج لخضر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012،

15- ليندة بوعافية وشهيدة، برباش، الهجرة غير الشرعية ومكافحتها، الجزائر: جامعة بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013،

• **الموقع الإلكترونية:**

16- زيتوني ،شريف، الدور الإيطالي في ليبيا: عين على الهجرة وأخرى على الثروة، بوابة افريقيا الإخبارية 2017 https://www.afrigatenews.net/a/140830

17- القانون رقم (2) لسنة 2009 بشأن التصديق على معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون بين ليبيا والجمهورية الإيطالية متاح عبر الرابط التالي

i. https://security-legislation.ly/ar/node/33945/compare

18- مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الهجرة غير النظامية محطات ليبية أوروبية، 2017، http://rawabetcenter.com/archives/56325

19- زائري ،رمزي، محطات العلاقات الليبية الايطالية: «التاريخ الثقيل»، بوابة إفريقيا الإخبارية 2017 https://www.afrigatenews.net/a/140650

20- .لامين، محمد العلاقات الليبية الايطالية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، ايوان ليبيا، 2018 http://ewanlibya.ly/news/news.aspx?id=237472

21- الشيخ ،طارق، ايطاليا وحقيقة تواجدها في ليبيا، الاهرام،2016 http://www.ahram.org.eg/News/192005/115/547895

22- المادة رقم 1 من قانون رقم 19، 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعيةhttps://security-legislation.ly/ar/node/32174

23- منظمة العفو الدولية، نداء استغاثة موجة الى اوروبا، حقوق الانسان ومكافحة الهجرة، 2012 رقم الوثيقةEUR 01/013/2012 Arabic

تانيا المراجع باللغة الانجليزية:

1- Mustafa O. Attir Illegal Migration as a Major Threat to Libya's Security, Previous reference 2013

[25] Mustafa O. Attir Illegal Migration as a Major Threat to Libya's Security, Previous reference p105.

[26] زائري ،رمزي، **محطات العلاقات الليبية الايطالية**: «التاريخ الثقيل»، بوابة إفريقيا الإخبارية 2017 https://www.afrigatenews.net/a/140650

[27] لامين، محمد **العلاقات الليبية الايطالية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**، ايوان ليبيا، 2018 http://ewanlibya.ly/news/news.aspx?id=237472

[28] حسين، أحمد قاسم، **ليبيا ومعضلة الهجرة غير القانونية**، مرجع سابق، ص7.

[29] الشيخ ،طارق، **ايطاليا وحقيقة تواجدها في ليبيا**، الاهرام، 2016 http://www.ahram.org.eg/News/192005/115/547895

[30] ساحلي، مبروك، **تحديات بناء الدولة في دول الربع العربي دراسة حالة ليبيا**، مجلة دراسات الشرق اوسطية، العدد 86، 2019، ص 40.

[31] طارق، الشيخ، **ايطاليا وحقيقة تواجدها في ليبيا** مرجع سابق، ص 126.

[32] ساحلي مبروك، **تحديات بناء الدولة في دول الربع العربي دراسة حالة ليبيا**، مرجع سابق ص 40.

المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية

• **الكتب**

1- صورية، عباسة دربال، الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي في الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، (تحرير) محمد غربي واخرون، بيروت، الروافد الثقافية- ناشرون 2014.

2- العربي، رزق، ظاهرة الهجرة غير الشرعية انعكاساتها وأليات المواجهة في الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، (تحرير) محمد غربي واخرون، بيروت، الروافد الثقافية- ناشرون 2014.

• **الدوريات**

3- ابوخشيم ،مصباح عياد واخرون، أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا الى اوروبا (ماليزيا) ، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والانسانية المتقدمة، المجلد 4، العدد 7، يوليو2014.

4- مختار، عزالدين وعلى مفتاح، واقع الهجرة غير الشرعية، جامعة المرقب، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد (6) العدد (1) 2017.

5- خضر، طارق، قرارات الابعاد للأجانب والرقابة عليها، القاهرة، مجلة مركز بحوث الشرطة، 2003

6- مشري، عبد الحليم بن، ماهية الهجرة غير الشرعية، مجلة المفكر، العدد السابع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2019

7- حسين، أحمد قاسم، ليبيا ومعضلة الهجرة غير القانونية، قطر، المركز العربي للأبحاث والسياسات، 2018

8- خشانة، رشيد، ملامح الهجرة غير النظامية في ليبيا بعد 17 فبراير 2011، مجلة شؤون ليبية، العدد الأول، 2016،

9- الشيخ، محمد عبدالحفيظ، افاق العلاقات الايطالية الليبية في ضوء تداعيات التغيير الثوري عام 2011، المانيا، المركز الديمقراطي العربي، 2018

2- Conference international du BIT, 92eme session, rapport nº 6, Genève, (2004
.
3- Mattia Toaldo. Migrations through and from Libya: a Mediterranean challenge. Rome: Instituto Affari Internazionali. : 2015
.
4- Mustafa O. Attir Illegal Migration as a Major Threat to Libya's Security, 2013 https://www.um.edu.mt/__data/assets/pdf_file/0020/232337/Chapter_8.pdf